



1000 Women Across the Globe
 1000 نساء في كل العالم
 1000 Femmes de Paix Autour du Monde
 1000 Mulheres pelo Paz ao redor do Mundo
 1000 Women in Peace
 1000 女性の平和を世界に届ける

مائدة السلام النسوية فلسطين 2016



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات
 The Palestinian Center for Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

دور المرأة في النظام السياسي والحوارات الوطنية والمصالحة المجتمعية



الإثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
مركز مسارات في البيرة وغزة

دور المرأة في التغلب على العقبات

أمام بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي موحد

النساء وثنائية المشهد¹

رلى أبو دحو

¹ أعدت هذه الورقة لمؤتمر مائدة السلام النسوية العالمية، والمنعقدة في مركز مسارات رام الله الإثنين الموافق 2016/10/24

مقدمة

ان النظر للنساء كمجموعة منفصلة عن المجموع الوطني، يعزز تهميشها ويعزز اقصاءها عن مفهوم الحيز العام السياسي ذات العلاقة بموضوع مائدننا هذه، فالنساء جزء من النسيج الوطني وهي تاريخيا جزء مساهم اقتصاديا ومشارك في المقاومة الوطنية، وبالتالي دراسة واقع النساء او نشاطها واحتياجاتها لا يتم عبر فصلها بل عبر دمجها في الكل، مع الاخذ بالاعتبار خصوصيات معينة ناتجة عن التحيز الاجتماعي والسياسي الذي واجهته المرأة تاريخيا.

وبناء عليه، ستحاول هذه الورقة البحث في مفاتيح العنوان من النظام السياسي، الديمقراطي، الموحد، وكل ذلك بعلاقته بالنساء ضمن السياق الفلسطيني العام.

ما هي المضامين الاساسية للمفاتيح المختلفة، كيف يمكن الجمع بينها، وهل بالاساس العقبات هي فقط امام المرأة، ام ان النظام السياسي بحد ذاته هو إشكالي وملتبس في المضمون والسياق الفلسطيني.

وضمن ذلك ستأخذ الورقة منحى الثنائيات المتضادة والمتناقضة في نقاش المضامين المختلفة: ثنائية العام والخاص الوطني، وثنائية الوطني والنسوي، وثنائية النسوي والحزبي. حيث تشكل هذه الثنائيات المتضادة والمتناقضة اكثر منها المتكاملة محور نقاش ومشكلة للمفاتيح المختلفة للعنوان الرئيس.

العام والخاص الوطني:

• في النظام السياسي:

الحديث عن وجود نظام سياسي فلسطيني هو سابق لأوانه، في ظل الحالة الفلسطينية والشرط الاستعماري القائم، حيث ان وجود نظام سياسي يفترض وجود استقلال وطني ذو سيادة كامله على

الأرض وعلى منافذ الحدود بالحد الأدنى، لكي يستطيع هذا النظام السياسي أن يؤسس لحالة من نظام حكم وفي حالتنا نتحدث عن نظام ديمقراطي، ليس فقط صندوق الاقتراع معياراً لديمقراطيته بل جملة القرارات السياسية والأمنية والاقتصادية ذات السيادة والاستقلالية، ذات مضامين لها علاقة بالعدالة الاجتماعية بين مختلف فئات وشرائح المجتمع ضمن امتدادات الجغرافية الفلسطينية.

أذن على المستوى العام تصبح السيادة والاستقلال المرتبطة بنظام عدالة اجتماعية شرط موضوعي وضرورة لأي ممارسة ديمقراطية سابقة للحديث عن أي تمفصلات أخرى نسوية/شبابية/نقابية.. الخ من القطاعات والمجموعات المختلفة. حيث تمنح السيادة صلاحيات غير مقتصرة على التشريع ولكن التنفيذ المرتبط بالاستقلالية خاصة في مسائل الاقتصاد والسياسة. فيما تمنح العدالة الاجتماعية فرص لفئات مختلفة للمشاركة في بناء المجتمع والتشريعات المختلفة على حد سواء. ووفي نظام العدالة الاجتماعية تصبح حقوق المرأة من الأساسيات والبدئيات، ليس كحقوق مواطنه بالمفهوم الليبرالي الضيق المستند فقط للانتخاب والترشيح، ولكن أيضاً كمشاركة في مجمل عملية البناء المجتمعي والسياسي وذلك جزء صميمي من حقوق المواطنة بالمفهوم الديمقراطي الأشمل.

وعند الحديث عن الحالة الفلسطينية، لا بد من وضعها في الإطار والسياق السياسي التاريخي وهو سياق مرتبط بالحالة الاستعمارية الاستيطانية القائمة، حيث سيطرة كاملة على الأرض وعلى الحدود والسيادة في القرار السياسي والاقتصادي، لكل ما يتعلق بفلسطين، وبالتخصيص للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ووفقاً لاتفاقية أوسلو هناك إدارة محلية للفلسطينيين، تبدو كأنها تأخذ شكل النظام السياسي والسيادة (المحدودة حد الإنعدام) من حيث وجود هيكل سياسي من حكومة ومجلس تشريعي ورئاسة، وتبدو أيضاً كأنها ديمقراطية من خلال أن هذه المؤسسات والمناصب تأتي عبر الانتخابات وصندوق الاقتراع (مجلس تشريعي/ورئاسة). إلا أن الممارسة الفعلية تخالف هذا المنطق في مفهوم النظام السياسي الديمقراطي المستقل، فلا سيادة حقيقة على الأرض بمعنى أن الاحتلال يسيطر على كل ما هو في باطن الأرض وما في سماءه وما بينهما على الأرض من حياة. فلا امتداد جغرافي بين الضفة وغزة، ناهيك عن الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة ووجود حكومتين والذي سأتي عليه لاحقاً، والقدس معزولة عن محيطها الفلسطيني، ولا سيطرة على أي معبر حدودي في أي من الضفة

وغزة، واما سقف التشريعات فهي محكومة بسقف ما اعطي في اوسلو، الذي يمنح السلطة الفلسطينية ادارة سياسية خدمتية ولا يمنحها بالمطلق ادارة سياسية امنية واقتصادية ذات سيادة واستقلالية.

لقد تحولت الضفة الغربية وقطاع غزة الى كانتونات معزولة، فيما في الضفة الغربية ايضا هناك شبه معازل يتم التحكم بها عن طريق الحواجز الاحتلالية والتي يمكن وخلال دقائق عبر اغلاق الحواجز ان تتحول الضفة الى عشرات المعازل الجغرافية بلا اية امتدادات او تواصل. فيما السيطرة على الحدود مع العالم الخارجي هي ايضا محكومة بإرادة المحتل ورقابته المباشرة على النقاط الحدودية "جسر الملك حسين" ويعيش الالاف من الفلسطينيين/ات ضمن ما يعرف "بالمنع الامني للسفر" حيث يحرموا من التواصل مع العالم الخارجي ليس بغرض الترفيه بقدر ما هو لاستمرار الحياة من تعليم وعمل وعلاقات اسرية متقطعة تاريخيا بفعل اللجوء والهجرة الناتجة عن احتلال فلسطين.

اما الاستقلالية فسقفها ايضا محدود وهذا ينعكس في المنظومة القانونية والتشريعات وحدود المسموح والممنوع منها خاصة فيما يتعلق بالتشريعات ذات العلاقة بالسيادة والمواطنة ومفهوم الجنسية الوطنية. اضافة لغياب السيادة حتى على رؤيتنا الفلسطينية في مفهوم الهوية الوطنية وبناء الشخصية الفلسطينية عبر مناهج التعليم المحددة ايضا بسقف اوسلو، ما يعني غياب فرصة بناء شخصية وطنية لها علاقة مباشرة بحالة الفلسطيني تحت الاحتلال والذي يسعى للانعتاق منه عبر المقاومة والتحرير وعملية بناء دولة ونظام سياسي ديمقراطي لكافة الفلسطينيين.

وان كان الاقتصاد هو من الشرط الموضوعي والاساس لبناء دولة ونظام واجهزة ومنظومة حكم، فإن هذه المسألة هي بحكم الغائبة والمحاصرة والمقيدة اولا من الاحتلال الذي حول المجتمع الفلسطيني بكلية الى مجتمع محتجز تطوره واقتصاده تابع، نافيا وعلى مدى عمر الاحتلال اية فرصه ومحاولات فلسطينية محلية للنهوض باقتصاد حقيقي، لتأتي الاتفاقية الاقتصادية "اتفاقية باريس" وتؤطر هذه التبعية الاقتصادية وتذهب بعيدا في قبر أي استقلال اقتصادي، فكيف لسطة ان تبني مجتمع عدالة اجتماعية يقوم على حماية الفئات الفقيرة والمهمشة حيث المرأة جزء منه فيما هو في ظل الإلحاق الكامل للاقتصاد الصهيوني ويعيش على مساعدات الدول المانحة واشترطات البنك

الدولي والتي لم تجلب، ليس في فلسطين وحسب بل لدول العالم الفقيرة، إلا الولايات ومزيد من التبعية والارتهان لدول المركز الامبريالي الاستعماري. وكل يوم يطالعا الجهاز المركزي للاحصاء بارقام تفيد تعمق الفقر والبطالة وغلاء معيشه، واتساع لفجوة طبقية، حيث نخبة صغيرة تسيطر على المداخل واغلبها هو فئة الرأسمال الكمبرادوري الجديد المرتبط بما تقدمه اوسلو وسلطة الاحتلال من تسهيلات لاقتصاد خدماتي لا يبني الا مجتمع استهلاكي لا يعزز بأي حال من الاحوال مجتمع صمود ومقاومة. وبالتالي دون اقتصاد جدي وحقيقي مستقل لا يمكن بناء نظام عدالة اجتماعية وهذا يتطلب اشتراطاً الاستقلال والسيادة.

اما الاضافة الكارثية على المجتمع الفلسطيني في العقد الاخير، هي في مزيد من الشردمة السياسية وفقدان حتى السيادة بما كرسه الانقسام بين سلطتي الضفة وغزة والتي يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الاساسية كل من فتح حماس، هذا الانقسام الذي عزز انحسار آفاق النضال والاستقلال وبناء دولة ديمقراطية، وشكل عائقاً جدياً أمام تواصل النضال ضد المستعمرين، بل وعمق اكثر انشطار وتشوه وتشردم للهوية الوطنية الجامعة، اما من دفع الثمن الاجتماعي والاقتصادي فهي فئات الشعب بدءا من الطبقات الوسطى الى الطبقات الفقيرة والفئات المهمشة وفي مركزهم النساء، وحسب العديد من الدراسات والادبيات العالمية فهن اول ضحايا الانقسامات والحروب السياسية، وفي هذا الصدد اود التركيز فقط على موضوعة العدالة الاجتماعية والطبقات الفقيرة والنساء حيث ادى الانقسام الى زيادة الازواج الاجتماعية والاقتصادية سوءا في غزة امام تتصل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من تقديم استحقاقاتها تجاه المواطنين/ت في غزة فتراجعت الخدمات الاساسية والحيوية المختلفة من صحة وتعليم فيما تكلفه العيش ارتفعت بشكل كبير، وساهم فيها ايضا اقتصاد الانفاق الذي خلق فئة مستفيدة ومسيطرة وكمبرادور متغول مدعوم من سلطة غزة على حساب تكلفة الحياة اليومية، ما جعل الفقراء في مهب الريح وزادهم فقرا في ظل ارتفاع معدلات بطالة غير مسبوقة نتيجة الحصار المفروض احتلاليا وعربيا من الجانب المصري وبموافقة ضمنية احيانا وعليه اخرى من الجانب الفلسطيني في الضفة. ليأتي العدوان الاحتلالي على قطاع غزة، ويترك الالاف في العراء يلتحفون السماء، فيما وبعد مرور اربعة سنوات لم يتغير حالهم كثيرا، وما زالوا ينتظرون اعادة الاعمار وهذا

واقع اضافي من الفقر والتهميش يفرض على القطاع فيما ترك العدوان آثار سيئة على النساء تحديدا وخاصة الفاقات منهم للابناء والازواج والاباء وللعائلة بأكملها، وهن اليوم منكشفات اكثر ما يكون للفقر، والعوز مضاف له الضغوط الاجتماعية وتراجع في اي جوانب تنموية ساهمت في السابق في تحسين اوضاعهن.

وعليه عن اية عدالة اجتماعية نتحدث!! وعن اي نظام سياسي!!! او سيادة!! او استقلال!!! في ظل هكذا سياق استعماري احتلالي وانقسام سياسي وغياب للعدالة الاجتماعية وحتى القانونية، او موقف وطني جامع اتجاه الخيارات المتاحة للمقاومة والوحدة لتعزيز الموارد وفرص بناء نظام سياسي.

• ادارة سياسية ام نظام سياسي:

ما لدينا اليوم على ضوء التحليل السابق، لا يتعدى ادارة سياسية لمناطق فلسطينية، مقبولة استعماريًا بالواقع لتلبيتها احتياجاته الامنية اساساً ومدعومة من المركز الامبريالي اكثر منها بنية نظام سياسي مستقل وذات سياده، مهمتها ادارة المسائل الحيوية اليومية الخدماتية مثل التعليم الصحة النظام الداخلي عبر جهاز الشرطة. وهي ادارة منزوعة الصلاحيات السيادية بما فيها التشريع ، فيما دورها الامني واضح ضمن الاتفاقيات وهو ما يشكل حتى اللحظة مبرر بقاءها رغم تكلفة فاتورتها العالية التي يدفعها ما يسمى بالمجتمع الدولي الداعم لاتفاقية اوسلو. وهي تكلفة ازيحت عن كاهل الاحتلال فيما يتعلق بادارة الحياة اليومية والخدماتية وانيطت بسلطة دورها الاساس امني لا تنموي حقيقي. وفي استعراض الاليات التي يتم بها اقرارا الموزانات المختلفة عبر السنوات للحكومة لنرى اولويات هذه السلطة والتي لا تشمل التعليم والصحة والزراعة او الاقتصاد الانتاجي الذي يعزز الصمود، فيما تاركه ايدي القطاع الخاص الرأسمالي الكمبرادوري الخدماتي ينهب في جيوب المواطنين/دون حسيب او رقيب. وعليه ما يمكن توصيفه بالحالة الفلسطينية الحالية بأن ما لدينا ليس نظام سياسي بل هو اقرب لادارة ذاتية لبلدية كبيرة اسمها الضفة الغربية واخرى لغزه مع بعض الخصوصيات، مع الاخذ بالاعتبار تشرذمها بفعل الاستيطان والحوجز العسكرية الاحتلالية.

بين المقاومة والصمود:

• ما العمل!

ان اي تحليل لبنية الواقع السياسي القائم لا يمكن ان يغفل السياق الاستعماري والاحتلالي واجراءاته المختلفة التي تحول دون تحقيق نظام ديمقراطي موحد، وهذا الاحتلال يشكل العقبة الاساس والحلقة المركزية في انجاز هذا النظام، وهي عقبة لا تقف امام النساء فحسب ولكن امام الفلسطينيين مجتمعين، وعليه فإن الخيار الذي يمكن ان يقود الى نظام سياسي مستقل ديمقراطي ذات محددات سياسية يمكن من خلاله تحقيق عدالة اجتماعية فعلية هو خيار المقاومة، و هو الخيار التاريخي لأي شعوب محتلة ، مقاومة المحتل ودحره واحراز التحرير والاستقلال والسيادة وبناء الدولة الديمقراطية. ولكن ضمن المعادلة الفلسطينية الحالية فإن هذا الخيار للاسف غير متفق عليه وطنيا، ويحمل تفسيرات مختلفة لمفهوم النضال والتحرير. وحتى ضمن الاجواء الاقليمية التي يعيشها الوطن العربي والشرق الاوسط عموما، هناك تراجع في الاهتمام بالقضية الفلسطينية. وان كان خيار المقاومة يجب ان يبقى هو الحاضر والمائل امامنا، فالخيارات الحالية الاخرى المتاحة تتركنا امام الوطني الخاص الداخلي وما يمكن عمله لتحقيق قدر معين ضمن الفرص المتاحة من اجل تحسين الظروف والواقع الاجتماعي والاقتصادي، وخلق حياة ممكنة وقابلة للصمود في واقع الاحتلال والحصار والقمع ، لحتى انجاز الخيار التاريخي.

ضمن هذا يصبح اليوم علينا لزاما مناقشه مجمل الواقع الفلسطيني الداخلي وانعكاساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية على المجتمع عامة وعلى النساء بشكل خاص. واخيرا دور النساء في بناء مجتمع الصمود الفلسطيني الداخلي والديمقراطي حيث تحقيق افضل لفرص العدالة الاجتماعية وتحسين فرصة للوحده الوطنية وفق برنامج مقاوم و ذلك كخطوة لتحقيق مجتمع المقاومة من اجل الحرية والاستقلال والسيادة والدولة الديمقراطية.

• النساء والعدالة الاجتماعية :

منذ اليوم الاول لانشاء السلطة الفلسطينية سارعت الحركة النسوية لرفع شعارات مطالبة بمشاركتها بالعملية السياسية والبناء الداخلي، وحاولت ضمن الحالة الفلسطينية ان تضع موطئ قدم في الادارة السياسية الناشئة عبر هياكلها المختلفة المجلس التشريعي/الحكومة/ التشريعات /القوانين/ الاقتصاد..والى ما يمكن من قطاعات البناء المختلفة للمجتمع الفلسطيني، وفي هذا الصدد لن نخوض كثيرا في اشكاليات كثيرة اعترت هذا الخيار منها علاقة الوطني المقاوم بالنسوي حيث افترض البعض واهما بطريقة ساذجة ان مرحلة التحرر الوطني انتهت والانحياز للاجتماعي دون ربط جدلي للمسالتين الوطنية والاجتماعية. ولكن ماذا يمكن ان نقول عن هذه التجربة والعقبات المختلفة التي واجهت النساء للولوج الى النظام السياسي كمشاركة ومؤسسه له ولتفاصيله.

على المستوى الحقوقي والقانوني، لم تتوانى الحركة النسوية عن التواجد في الشارع الفلسطيني مطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعلى سبيل المثال دفعت بكل قوتها لتحسين تمثيلها في المجلس التشريعي والمجالس المحلية فحصلت نظام الكوتا وحسنته ليصل 20% نسبة التمثيل رغم الجدل الذي دار حول علاقته بالتغيير والتمثيل الشعبي للنساء. والنضال من اجل الحماية الاجتماعية للنساء الفقيرات ، والمعنفات، وذوات الدخل المحدود ومطالبة الحكومة الفلسطينية في سن تشريعات وسياسات الحماية الاجتماعية. وما زلت حتى اللحظة تقود نضالاتها لسن تشريعات فلسطينية تمنح حقوق متساوية للمرأة كمواطنة وعلى قاعدة اعلان الاستقلال والنظام الاساسي حيث الفلسطينيون والفلسطينيات متساوون دون تمييز في الدين والجنس واللون.

وقد كان تواجد النساء بارزا وبقوة وكجزء مركزي في العديد من النضالات الاجتماعية الاقتصادية الحقوقية في السنوات الاخيرة، في حركة اضراب المعلمين/ات، في النضال من اجل تعديل قانون الضمان الاجتماعي، تصدرت هذا النضال بل وكانت من مفاصله القيادية الاساسية عبر المؤسسات المختلفة والنسوية، وهي مطالب واستحقاقات تدخل من **باب** العدالة الاجتماعية والنظام الديمقراطي.

في تجاوز العقبات والتحديات الموضوعية والذاتية:

• النساء في معركة المقاومة:

في المحاولة للمشاركة في الادارة السياسية الداخلية يبقى الاحتلال المعيق الاساس امام النساء في ترتيب الاوليات والتركيز في البناء الديمقراطي، فاجراءات الاحتلال على الارض، شنت المجتمع الفلسطيني في تجمعات متفرقة ما بين غزة والضفة وما بين محافظات الضفة المختلفة، والذي يعني صعوبة التواصل المستمر وبناء التحركات المشتركة، وحتى محاكاة الاحتياجات المختلفة للنساء، بين واقع التجمعات القريبة من الاستيطان والمواجهة لمعاناة وقمع يومي، وبين حصار وجدار الفصل العنصري، وعزل القدس عن بقية الضفة، وليس آخرا بل اهمها العزل التام ما بين نساء غزة والضفة، وما تعانية الاولى من ظروف اجتماعية واقتصادية بائسة بفعل الحصار المفروض احتلاليا والدمار الذي يجعل احتياجاتها محصورة في مقومات حياة فيما العدالة الاجتماعية الحلم البعيد. حالة التشتت فرضت احتياجات وادوات فعل مختلفة ما بين المركز في رام الله والمحيد نسبيا عن الفعل المقاوم والى حد ما المدن الاخرى، وبين مواجهة الاستيطان وغيلان المستوطنين والقمع وجيش الاحتلال عنوانها الاساس في الريف والمخيمات والاغوار. مضاف الى ذلك الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب والذي يعمق حالة الفقر والتهميش، مضاف اليه الضبط الاجتماعي الذي يمارس على المرأة كجزء من البنية الابوية الذكورية القائمة. الحركة النسوية تحتاج الى ايجاد وسائل اكثر مرونة ونجاعة وقدرة لتجاوز هذا التشتت ولم شمل النساء نحو المشاركة الفاعلة في المطالبات للاوضاع افضل للنساء وللمجتمع كافة.

• النساء بين الوطني والاجتماعي:

بين الولوج للبنية السياسية القائمة اي ان تتواجد النساء في مواقع صنع القرار والدعوة للمشاركة السياسية وبين الواقع القانوني والاجتماعي القائم هناك مساحة واسعة ، تستدعي الاستنفار النسوي في محاولة لجسرها،حيث تشكل معيق مركزي في الولوج للاول وتغيير واقع الحال للثاني او بالعكس. تواجه النساء بنية اجتماعية ذات طابع ابوي ذكوري يعمل على اقصاءها من الحيز العام ليس فقط

اقصاءاً فيزيائياً وإنما أيضاً يأخذ الأبعاد القانونية والتشريعية والاجتماعية. وما يظهر أنه مشاركة سياسية بفعل الكوتا لا يعود موجوداً لأنه لا يرتبط بفعل التغيير الاجتماعي المنشود في أن تصبح النساء جزءاً من الحيز العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فحتى اللحظة ما زالت مشاركتها في سوق العمل لا تتعدى 19% في أحسن الأحوال، مع نسب بطالة عالية، وعند التدقيق في مضامين المشاركة تتركز النساء إما في قطاع الخدمات، وتحديدًا التعليم، وإما في القطاع غير المنظم والذي يستحوذ على العمالة النسائية في ظروف أقل مما يمكن القول أنها لا تصل للحد الأدنى من شروط عمل كريم وأجرة لا تشكل الحد الأدنى للأجور، وتشير إحصاءات الجهاو المركزي إلى نسبة عالية من النساء هن أساساً ضمن الأجور الأدنى وطنياً وطبعاً أقل من الحد الأدنى للأجر، هذا كله ليس فقط بسبب البيئة الاقتصادية الهشة والضعيفة والتابعة للاقتصاد الاحتلالي، ولكن أيضاً تعود لرؤية أبوية لا ترى النساء جزءاً من العمل والأعمال والحيز العام الاقتصادي، فالتهميش في العمل غير المنظم وفي مهن محددة هي نتاج اجتماعي أيضاً في المجتمع وفي بنية الإدارة السياسية القائمة وهذا يحيلنا إلى القوانين والتشريعات التي وإن رأت المرأة متساوية كـفلسطينية وفق النظام الأساسي وإعلان الاستقلال، إلا أن ما تم إقراره من قوانين وتشريعات في أغلبها ما زالت التشريعات الأردنية والمصرية سارية، خاصة فيما يتعلق بقانوني الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النظام التشريعي لا يرى بالنساء مساوٍ في الحقوق رغم أننا نؤذي نفس الواجبات كمواطنات وفاعلات اقتصادياً. وهذا الإقصاء والتهميش يمتد لنرى صورته السلبية بحق النساء في التركيبة الانتخابية للقوائم واليات إدارة الدعايات الانتخابية والتي تستثني النساء كذات قائمة وفاعلة ضمن هذه القوائم، والامتثلة هنا عديدة عن الدعايات الانتخابية التي تفتقر لصور النساء فيما تحفل بصور الرجال وترافق النساء علاقتها القرابية التابعة كزوجة فلان وأخت علان، فيما الرجل ذات قائمة ومستقلة. إن البنية السياسية التشريعية والبنية الأبوية المجتمعية تشكل عقبة مركزية أمام إتاحة الفرص للنساء للمشاركة، ناهيك عن محاولات إقصاء أية مشاركة فاعلة وحقيقية. فيما تبقى النساء على المستوى الرسمي جزءاً من الخطاب الرسمي الموجه بالدرجة الأساسية للمجتمع الدولي بغرض تجميل الحكومة كحكومة داعمة ومؤيدة للمساواة، وفي الأغلب هو خطاب لأغراض التمويل وليس للتطبيق الحقيقي على الأرض.

• النساء بين النسوي والوطني:

الافتراض المسبق ان النسوي هو موحد اساسا وما عليه الا ازالة العقبات نحو بناء نظام سياسي موحد، سيقود الى انتهاج طريق نحو البناء غير قائمة على اسس علمية صحيحة، فمن قال ان للنسوة نون واحده موحده، بمعنى هل تتفق النساء اساسا على اجنده سياسيا خاصة واحده تنطلق منها نحو السياسي الفلسطيني العام، هل هناك اتفاق على تعريف النسوي، الوطني، الاجتماعي، هل هناك اتفاق نسوي على الموقف من السلطة القائمة بمعنى مَنْ مع اوسلو وتجلياتها وتبعياتها بما فيها الوظيفة الامينة والتنسيق الامني، وَمَنْ ضد هذه البنية! خرجت قبل اسبوعين مسيرة للشهداء تعرضت لها الاجهزة الامنية وضربت النساء المشاركات، لم اسمع اي استنكار نسوي، فيما بعض احزاب تصدت لسلوك والقيادة الاجهزة الامنية!!! وبالمقابل خرجت احزاب تدافع عن ذلك!. وهل لدينا موقف موحد من التشريعات، بمعنى هل كل النسوة مع قانون علماني للاحوال الشخصية ام قانون يستند للشريعة الاسلامية "وهذا تمييز على اساس الدين"، وهل اجنذة واحتياجات النساء في غزة كما هي في الضفة. في تقديري ان الاختلاف النسوي على تعريف القضايا الوطنية والاجتماعية والحقوقية ما زال يشكل عقبة كبيرة المطلوب العمل على خلخلتها وايجاد قواسم مشتركة بين النساء تمكنها من لملة الموقف النسوي المختلف، نحو موقف نسوي يواجه الموقف السياسي العام ذات الطابع الابوي الاقصائي.

• النساء بين الوطني الحزبي العام والنسوي الخاص:

هل مطلوب من النساء التجرد من الهوية الفكرية والايولوجية والانتماءات الحزبية في سبيل خلق اجنده نسوية!! وهل يمكن ان تتجاوز النساء انتماءاتها تلك نحو موقف نسوي!!! وهل الافتراض ان النساء اليوم على خلاف الامس هن عضوات احزاب وتنظيمات!!! ما هي الاولوية للمرأة الحزبية في علاقتها بالنضال النسوي؟؟ وهل الاحزاب تتساوى في موقفها النسوي وفي المساحة المتاحة لعضواتها في تحقيق احتياجاتها؟؟ ليس من عارض الكوتا النسوية في بداية اقرارها هم اعضاء التشريعي واللذين هم اساسا اعضاء تنظيمات واحزاب!!! ما هو موقف رفيقاتهم واخواتهم في التنظيم او الحزب من ذلك!!!

هذه اشكالية جدية تحتاج ان تقف عندها الحركة النسوية، ومعالجتها، ما هي الاولوية: اجندة الحزب ام الاجنده النسوية، هل المشكلة ان رجالات الحزب والتنظيم لا تطرح اجندات نسوية، ام ان النساء على دين رجالهن!!!! حتى اللحظة لا يبدو ان النساء استطاعت تجاوز موقف الحزب السياسي سواء على المستوى الوطني او النسوي، وقد لا يكون مطولب منها معارضة الموقف السياسي على الأقل علنا، ولكن السؤال المطروح ما حجم المجهود الذي تبذله نساء الاحزاب في فرض اجندة حقوقية لقضايا المرأة، بمعنى تجبير الموقف الحزبي لصالح قضايا النساء في مطالباتهن الحقوقية والسياسية. وبالمقابل هذه الانتماءات عكست نفسها على جدية المطالبات الحقوقية، بمعنى هل النساء في حزب السلطة هنا وفي غزة، تقترب من الحقوق النسوية ومطالباتها ام من موقف السلطة، ما هو موقفهن من النساء المعارضات لأوسلو هل صوتهن يدخل في حيز الحق النسوي في التعبير او جزء من الصوت المعارض الذي يجب ان يتم اسكاته!!!

لقد قصدت ان اطرح من هذه القضية تساؤلات وليس تحليل واجابات. لأن للحظة التي نعيش فيها العلاقة الملتبسة ليس بين النسوي والحزبي فحسب ولكن بين الوطني والاجتماعي وبين الوطني المقاوم ام الوطني المفاوض، ويبدو لي ان هذه المسألة يحسمها الميدان وتغييرات موازين القوى العربية والعالمية والفلسطينية. ومرحليا على النساء ان توازن وتجد التوافقات المختلفة للجمع بين الحزبي والنسوي ليس فقط على المستوى الوطني ولكن ايضا داخل احزابهن وتنظيماتهن وهي اولوية لتذليل عقبة جوهرية.

• العقد الاجتماعي وبناء النظام السياسي الموحد:

تأسست الحداثة والنظام الديمقراطي الغربي على مفاهيم العقد الاجتماعي الذي اسس لحالة الهيمنة والسيطرة للرأسمال الصاعد على انقاض الاقطاع الاوروبي وفي حالة قطع مع هيمنة الدين "الكنسية" على الحيز العام السياسي، وتأسست مفاهيم الموطنة والنظام السياسي الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع، ولكن بالمقابل فإن هذا العقد الاجتماعي اسس على تهميش واقصاء الفقراء والنساء والضعفاء، ليحتل الرجل الابيض الرأسمالي المكانة العليا واليد الطولى له في قوانين العقد الاجتماعي، ويبدو اننا اخذنا صندوق الاقتراع ولم نأخذ الشرط التاريخي في تغيير البنية الاقتصادية

والسياسية القائمة، فتحول الصندوق رمز لنظام ديمقراطي دون القطع مع العناصر الأخرى في البنية الاجتماعية والدينية القائمة، فجاء النظم الأساسي مشوها ومبتورا في علاقته بالمرأة ، وهيمن على التشريع الثقافة المجتمعية الأبوية الذكورية المتلذذة والمستندة للقوة الدينية. فمن البديهي ان تنتج حالة من الاقصاء والتهميش للمرأة والاستمرار في ثقافة العيب والتحریم والا كيف لنا ان نفسر استمرار قانون العقوبات التي يحاكم المرأة ويبريء الرجل على نفس الفعل، وكيف نفسر قانون احوال شخصية لا يساوي بين المرأة والرجل، وفي منهاج قائم على ثقافة المرأة مكانها الخاص المنزلي والرجل العام السياسي. وكيف لنا ان نفسر بأن "يوم المرأة" وان كان رمزيا فما زال مختلف عليه ان هو عطلة رسمية ام لا، وكيف نفسر ان النساء وحدهن في الشارع وكأنه مسألة نسوية بحيته ، ماذا عن رجالات الاحزاب والتنظيمات وادعائهن حرية المرأة ماذا عن رجالات السلطة وخطابهم الممجوج للمجتمع الدولي حول حقوق المرأة.

نحتاج لتأسيس حالة من التعبئة والتنقيف لخلق ثقافة بديلة لمشاركة المرأة ليس عنوانها تنقيف النساء وتعزيز دورهن بقدر ما هو ايضا تنقيف الرجال وتعزيز فهم انساني نحو الآخر المرأة كجزء اساس في الجمعي الوطني والاجتماعي. وهي ثقافة لا تقوم فقط على فهم المرأة بقدر ما هو فهم اعمق نحو التنوع والاحتلاف في المشهد الفلسطيني، كعلاقة تناقض تفضي للتغيير والتطور وليس في تماثل يقود للموت والفناء.

خاتمة

اخيرا، لا يمكن تناول العقبات امام النساء دون رؤية مجمل السياق القائم في ظل الحالة الاستعمارية ويا ب السيادة والاستقلال وبالالي تعثر اقامة مجتمع عدالة اجتماعية، فالنساء جزء من هذه الحالة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وعليه يقف القمع والاضطهاد المركب الطبقي والوطني والاجتماعي عقبة مركزية امام فاعلية النساء في الحيز العام للمساهمة ليس في بناء نظام ديمقراطي وحسب بل في ابعديات الاندماج في السياق العام الفلسطيني. وتقف اشكالية العلاقة النسوية والوطنية والحزبية كعميق اضافي واساسي امام مساهمة النساء في بناء نظام سياسي موحد وديمقراطي يعزز الصمود والمقاومة لتحقيق الاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية. ودون الربط بين المقاومة لحر الاحتلال وبين فرص الحياة للمجتمع الفلسطيني ايضا لن يتحقق اي فرصه لنظام سياسي ديمقراطي موحد، فلا مكان لا للرجال ولا للنساء في هذه المنظومة السياسية المحكومة استعماريا الا وفق ارادته وهو ما يجب العمل على كسره اولاً.